حظر تقديم أي مساعدات للإسرائيليين في الضفة الغربية

«الأوروبي» يصفع حكومة الاحتلال بقوة .. وكيري يسعى لاستئناف المفاوضات

عواصم – «وكالات»: قال الاتحاد الأوروبي امس الاول إنه سيحظر تقديم مساعدات مالية للمنظمات الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة في خطوة وصفها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو بانها تدخل في العلاقات الثنائية مع الفلسطينيين.

وتوضح التعليمات الإرشادية التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية في أواخر يونيو ومن المتوقع أن تنشر هذا الأسبوع أن «الهيئات» الإسرائيلية العاملة في الأراضي لن يحق لها بدءا من العام القادم الحصول على منح أو جوائز أو قروض من الاتحاد الأوروبي.

وسيطبق هذا الإجراء الذي يبرز معارضة الاتحاد الاوروبي للبناء الاستيطاني الاسرائيلي على الشركات والجامعات وغيرها من الهيئات الإسرائيلية العاملة في الاراضي التي تحتلها إسرائيل منذ حرب عام 1967 بما في ذلك مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية.

وجاء في القواعد الإرشادية التي اطلعت رويترز على نسخة منها «أوضح الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات لحدود ما قبل 1967 غير تلك التي تتفق عليها أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط».

ومع هذا القرار قد يصعب سياسيا على الحكومة الإسرائيلية المؤيدة للاستيطان والتي تصف هذه الحدود بأنها لا يمكن الدفاع عنها التوقيع على أي اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة.

وانتقد نتانياهو الاتحاد الاوروبي قائلا انه ينبغي ان يركز على «المشاكل الاكثر الحاحا في المنطقة مثل الحرب الاهلية في سوريا أو عمل ايران الدؤوب للوصل على سلاح نووي».

وأضاف في تصريحات مذاعة «لن نقبل اي املاءات خارجية فيما يخص حدودنا. هذه مسالة لن يحسمها الا المفاوضات بين الجانبين».

وأشاد الفلسطينيون بقرار الاتحاد الأوروبي باعتباره خطوة ملموسة ضد بناء المستوطنات.

وقال نبيل ابو ردينة المتحدث باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس «نرحب بهذا القرار المنسجم تماما مع قرار الأمم المتحدة الذي أقر انضمام فلسطين دولة غير عضو اليها وهذا حق فلسطيني».

وأضاف «نطالب كافة الدول باتخاذ موقف مماثل لموقف الاتحاد الأوروبي».

وقالت ساندرا دي وايله مسؤولة الشؤون السياسية في وفد الاتحاد الاوروبي لدى اسرائيل للاذاعة الإسرائيلية ان القواعد الإرشادية تقنين لسياسة الاتحاد الاوروبي أن «الاتفاقات والأدوات المالية التي تستفيد منها اسرائيل» يجب الا تنطبق على الأنشطة أو الكيانات في الأراضي التي احتلت في حرب عام 1967. واضافت ان قرار الاتحاد الاوروبي تعبير عن «خيبة الامل لاستمرار التوسع الاستيطاني».

وجاءت الخطوة الأوروبية مع استعداد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لبدء زيارته السادسة للشرق الأوسط منذ توليه منصبه في فبراير في إطار مساعيه لإحياء محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

وتتماشى القواعد الإرشادية مع دعوة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ديسمبر إلى أن تتضمن جميع الاتفاقيات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي «الإشارة بوضوح لا لبس فيه إلى عدم انطباقها على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967».

ويدعو الاتحاد الأوروبي لإجراء محادثات مباشرة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ويتخذ موقفا قويا من خطط إسرائيل لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية فائلا إنها تقوض فرص التوصل إلى حل من خلال التفاوض.

وأشارت اسرائيل الى قلقها من ان يشجع هذا القرار الفلسطينيين على التمسك بمطلبهم تجميد البناء الاستيطاني قبل استئناف محادثات السلام التي انهارت عام 2010 بسبب هذه القضية نفسها.

وعبر مسؤولون إسرائيليون عن انزعاجهم من المحاولات المتصاعدة التي يقوم بها نشطاء مؤيدون للفلسطينيين في أوروبا لعزل إسرائيل من خلال المقاطعة الأكاديمية والتجارية بسبب سياساتها الاستيطانية.

وقال وزير المالية يئير لابيد «قرار الاتحاد الاوروبي ينبئ الفلسطينيين بانهم لن يدفعوا أي ثمن على الصعيد الدولي أو الاقتصادي لرفضهم المستمر العودة الى المحادثات ويقودهم الى الاعتقاد ان اسرائيل سترغم على الاستسلام للضغوط الاقتصادية والدبلوماسية».

وقالت حنان عشراوي وهي قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية إن الاتحاد الأوروبي تجاوز «البيانات والتصريحات وعبارات التنديد» بسياسة الاستيطان الإسرائيلية وأحدث «تحولا نوعيا» سيؤدي إلى تحسين فرص السلام.

وقالت مايا كوسيانيتش المتحدثة باسم كاثرين آشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الاوروبي إن المفوضية وضعت القواعد الإرشادية استجابة لطلب من البرلمان الأوروبي وقالت إنها توضيح لنظام يطبقه الاتحاد الأوروبي بالفعل.

وامس الاول وصل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى الأردن في زيارة يعقد خلالها مباحثات تهدف إلى إقناع الإسرائيليين والفلسطينيين باستئناف محادثات السلام. وسيلتقي كيري بالعاصمة الأردنية عمان اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة مبادرة السلام العربية والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بحسب وكالة الصحافة الفرنسية.

كما سيلتقي الوزير الأمريكي خلال زيارته عمان الملك الأردني عبدالله الثاني ووزير الخارجية ناصر جودة، وسيكون له لقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في القدس المحتلة، وفق تصريحات مسؤول فلسطيني.

وأوضحت واشنطن أن كيري اطلع الدول العربية في الأردن امس على جهوده لإنعاش محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، من دون أن تؤكد ما إذا كان استئناف المفاوضات بات قريبا.

وكانت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية جنيفر باسكي قد بينت أن هناك إمكانية لإحراز تقدم، لكنها شددت على أن الوزير لن يعود للمنطقة إذا لم يشعر أن هناك فرصة لاتخاذ خطوات للأمام، موضحة أن كيري سيبحث بالإضافة إلى «قضية السلام في الشرق الأوسط» الوضع في كل من مصر وسوريا.

من جهته قال مسؤول فلسطيني في رام الله إن عباس سيجتمع مع كيري في عمان خلال الساعات القليلة القادمة لبحث مساعي كيري لاستئناف محادثات السلام، موضحا أن كيري يكرر أن واشنطن تلتزم بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، لكنه للآن لم يعلن قبول إسرائيل لدولة فلسطينية على حدود عام 1967 كمرجعية للمفاوضات. وأكد أن الجانب الفلسطيني متمسك بموافقه المعلنة دوما، وهي دولة فلسطينية مستقلة متصلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، ويشدد على أن الاستيطان غير شرعي ويجب أن يتوقف ويطالب بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين خاصة المعتقلين قبل اتفاق أوسلو.

ومنذ توليه مهامه في الأول من فبراير الماضي جعل وزير الخارجية الأمريكية من مساعي تحريك عملية السلام المجمدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى اتفاق سلام من أبرز أولوياته.

لكن مسؤولين أمريكيين سارعوا إلى التقليل من أهمية الآمال بأن تكون عودة كيري إلى المنطقة تعني أنه سيتم الإعلان عن موعد لاستئناف المفاوضات المجمدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ سبتمبر 2010.

جون كيري

نتانياهو: لن نقبل أي إملاءات خارجية فيما يخص حدودنا

وصول 99 لاجئاً إلى ألمانيا.. وقانون جديد يستهدف القيادات العليا

العراق: عشرات القتلى والجرحى في سلسلة هجمات متفرقة

بغداد – «وكالات»: لقي عدد من الأشخاص حتفهم وجرح آخرون في سلسلة هجمات متفرقة هزت مناطق عراقية مختلفة امس الاول، وبالتزامن مع ذلك وصل 99 لاجئا عراقيا إلى مطار هانوفر بألمانيا، وعلى الصعيد السياسي أقرّ مجلس الوزراء العراقي مشروع قانون يلزم أصحاب المناصب العليا ممن يمتلكون جنسيات غير عراقية، بالتخلي عنها في حال أرادوا الاحتفاظ بمناصبهم.

وأفادت مصادر أمن عراقية امس الاول بأن أحد عناصر الجيش العراقي قتل وأصيب اثنان آخران، كما تم اعتقال خمسة مسلحين في حادثين منفصلين في الموصل «400 كيلومتر شمال بغداد». وذكرت المصادر، لوكالة الأنباء الألمانية، أن جنديا عراقيا قتل وأصيب اثنان آخران جراء انفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للجيش العراقي في منطقة عويزة شمالي الموصل.

وفي حادث منفصل، اعتقلت قوات من الشرطة أربعة مسلحين في عملية أمنية بمنطقة وادي حجر غربي الموصل.

كما أسفر سقوط عدد من قذائف الهاون صباح الثلاثاء على مقر للجيش العراقي في ناحية حمام العليل «30 كلم جنوب الموصل» عن مقتل مدني وإصابة تسعة آخرين جميعهم من عائلة واحدة بجروح، فضلا عن إلحاق أضرار مادية بدار سكنية سقطت عليها إحدى القذائف».

من جهة أخرى عثرت قوة أمنية شرق الموصل صباحا على جثة شاب قضى رميا بالرصاص بعد مضي أسبوعين على اختطافه من قبل مجهولين.

مجلس الوزراء يلزم أصحاب المناصب العليا ممن يمتلكون أكثر من جنسية بالتخلي عنها

وبالتزامن مع ذلك أعلنت السلطات العراقية مقتل مفتي تنظيم القاعدة باشتباك مع قوة تابعة للجيش بشمال مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين. وأوضحت الوكالة ذاتها نقلا عن السلطات العراقية أن ستة أشخاص قتلوا في اشتباكات مسلحة بين الجيش العراقي وتنظيم القاعدة غربي مدينة تكريت شمال بغداد.

في الأثناء أصيب طبيب حكومي بجروح خطيرة بانفجار عبوة ناسفة لاصقة بسيارته بشرق بغداد، حيث تعرض العديد من الأطباء العراقيين في الآونة الأخيرة لحوادث عنف في بغداد ومدن عراقية أخرى أودت بحياة عدد منهم. وفي علاقة بتردي الوضع الأمني بالعراق، وصل 99 لاجئا عراقيا إلى مطار هانوفر بألمانيا، حيث قالت وزارة الداخلية الألمانية إن نحو نصف هؤلاء اللاجئين تقل أعمارهم عن 18 عاما.

وكانت هذه المجموعة التي تضم عددا كبيرا من المسيحيين قد فرت أولا إلى تركيا، ومن المنتظر أن تتوجه المجموعة إلى مخيم بالقرب من مدينة جوتنجن تمهيدا لتوزيعهم على ولايات ألمانية مختلفة فيما سيبقى سبعة لاجئين فقط في ولاية سكسونيا السفلى. ويُعد قدوم هؤلاء اللاجئين جزءا من برنامج أقره وزراء داخلية ألمانيا في 2011، ينص على استقبال اللاجئين المحتاجين إلى الحماية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى الصعيد السياسي أقرّ مجلس الوزراء العراقي مشروع قانون يلزم أصحاب المناصب العليا ممن يمتلكون جنسيات غير عراقية، بالتخلي عنها في حال أرادوا الاحتفاظ بمناصبهم، وسيتم إرسال هذا القانون إلى مجلس النواب قريبا تمهيدا للتصويت عليه. يشار إلى أن الحكومة العراقية كانت قد أحالت في 2009، إلى مجلس شورى الدولة، مشروع قانون يلزم المسؤولين الذين يتولون مناصب سيادية وأمنية رفيعة بالتخلي عن جنسياتهم الأجنبية، غير أن هذا المشروع لم يقر بمجلس النواب إلى الآن. ويحمل عشرات النواب وكبار المسؤولين العراقيين جنسيات مزدوجة رغم أن المادة 18 من الدستور العراقي تمنع ازدواج الجنسية لدى المسؤولين العراقيين الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة.

ليبيا: اغتيال عقيد في الدفاع الجوي

طرابلس – «وكالات»: أعلن مصدر رسمي ليبي امس الاول عن اغتيال العقيد فتحي علي العمامي آمر مكتب البحث والإنقاذ التابع لرئاسة الدفاع الجوي الليبي بمدينة درنة بشرق البلاد.

وقالت وكالة الأنباء الليبية الرسمية «وال» إن مجموعة من المواطنين أحضروا جثمان القتيل إلى مستشفى، ونقلت عنهم القول إن النار أطلقت من سيارة على العقيد العامي مساء أمس حين كان يهم بفتح محلاته لبيع الفضة والإكسسوارات.

يشار إلى أن حالة من الانفلات الأمني تسود ليبيا، حيث اقتحمت مقرات ومؤسسات رسمية وحوصرت وزارتا العدل والخارجية، بالإضافة إلى محاولات اغتيال قادة عسكريين.

وتعزى أسباب ضعف الحالة الأمنية إلى الجماعات المسلحة من مقاتلين سابقين من أنحاء ليبيا، وهؤلاء تنامت قوتهم ومطامحهم منذ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي، في حين تحاول الحكومة المركزية جهدها لفرض سلطتها عليهم.

وتسبب العنف المسلح وغياب القانون الذي ساهمت فيه الميليشيات في عجز الحكومة عن إحكام سيطرتها على مساحات شاسعة في البلاد.

وكانت الحكومة قد صرحت أكثر من مرة بأنها ستضع خططا لحل الميليشيات لكنها لم توضح كيف تتصدى للمجموعات المسلحة.

أكد التوافق على تحييد بلاده عن سياسة المحاور والصراعات

لبنان: سليمان يجدد دعوته للالتزام بإعلان بعبدا

بيروت – «كونا»: جدد الرئيس اللبناني ميشال سليمان امس الاول دعوة الأفرقاء المحليين للالتزام إعلان بعبدا واستكمال البحث في وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية البلاد.

واعاد التذكير في كلمة القاها خلال حفل الإفطار السنوي الذي اقامه في القصر الجمهوري في بعبدا بتوافق أطراف هيئة الحوار الوطني على ضرورة تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات وتجنيبه الانعكاسات السلبية للأزمات الإقليمية وعدم السماح باستعمال لبنان مقرا أو ممرا أو منطلقا لتهريب السلاح والمسلحين بالاضافة الى متابعة البحث في بند الاستراتيجية الوطنية للدفاع.

واشار الى ان استمرار التجاذبات السياسية يجب الا يؤدي الى شلل في الحياة السياسية العامة وتعطيل عمل المؤسسات.

ولفت الى اهمية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة الى جانب مشكلة النازحين السوريين مشددا على ضرورة دعم المؤسسات الشرعية وعلى رأسها الجيش لفرض الأمن وحماية السلم الأهلي ومحاربة الإرهاب وقال سليمان ان الجهد سيتركز في الوقت الحاضر على تشكيل حكومة جديدة تحظى بثقة المجلس النيابي مطالبا الجميع مساعدة رئيس الوزراء المكلف تمام سلام في مساعيه لتشكيل الحكومة. واعتبر ان الإصلاح ينطلق من وضع قانون انتخابي دائم وحديث يمثل الشعب على أفضل وجه ويسمح بالمساءلة والمحاسبة وإعادة إنتاج السلطة.

بعد ثلاثة أشهر من العلاج في فرنسا

الجزائر: بوتفليقة يعود.. وعدم وضوح الرؤيا حول مستقبله السياسي

عبدالعزيز بوتفليقة

الجزائر – «وكالات»: عاد الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة الى وطنه امس الاول حيث سيقضي فترة نقاهة بعد ثلاثة اشهر من نقله الى مستشفى فرنسي لاصابته بجلطة.

وقالت الرئاسة ان الزعيم المخضرم «سيتابع فترة راحة واعادة تاهيل بالجزائر» لكنها لم تذكر متى سيستانف مهام عمله.

ويرأس بوتفليقة «76 عاما» الجزائر المنتجة للنفط والغاز منذ أكثر من عقد من الزمن ولم يوضح ما إذا كان يعتزم ترشيح نفسه لفترة ولاية جديدة في الانتخابات الرئاسية المقررة في إبريل عام 2014.

ونشرت وكالة الانباء الجزائرية صورة لبوتفليقة في قاعة اجتماعات مع شخصيات مهمة من بينهم رئيس الوزراء ورئيسا مجلس الامة والمجلس الشعبي الوطني ورئيس اركان الجيش ورئيس المجلس الدستوري.

واذاع التلفزيون الحكومي لقطات مقتضبة لبوتفليقة وهو يتحدث مع المسؤولين الخمسة.

وهذه هي المرة الاولى التي يظهر فيها بوتفليقة في وسائل الاعلام منذ 12 يونيو حين عرض التلفزيون الحكومي لقطات له وهو يجتمع مع رئيس الوزراء وقائد الجيش في المستشفى في باريس. ولم يظهر علنا غير هذه المرة منذ أن نقل إلى المستشفى في فرنسا في 27 إبريل.

وقال انيس رحماني صاحب تلفزيون النهار ان غياب بوتفليقة أظهر أن مؤسسات الجزائر قوية بدرجة كافية لتسيير أمور البلاد بسلاسة.

وقال لرويترز انه أظهر أيضا ان الجيش ليست لديه رغبة في الاستيلاء على السلطة وان عصر قيام الجيش بدور في السياسة انتهى. وأضاف انه الان وقد عاد بوتفليقة فان هذا يعني ان الجزائر عاد الى الوضع العادي.

وقال المحلل جيف بورتر بمؤسسة نورث افريكا ريسك كونسالتنج للاستشارة بشأن المخاطر في شمال افريقيا انه يعتقد ان بوتفليقة سيستانف واجباته لكن من المرجح ان يخفف نشاطه اليومي.

وتوقع بورتر ان يفوض معظم مسؤولياته الى رئيس الوزراء عبدالمالك سلال ووزير الداخلية دحو ولد قابلية.

وقال بورتر لرويترز «الاول كان مهما بوجه خاص في ادارة الشؤون اليومية المعهودة للدولة أثناء غياب بوتفليقة ولا يوجد سبب للاعتقاد انه سيتوقف عن عمل ذلك».

على الرغم من الدعوات لاعتقاله

البشير يغادر نيجيريا.. بسلام

عمر البشير

ابوجا – «وكالات»: غادر الرئيس السوداني عمر البشير العاصمة النيجيرية ابوجا رغم مطالبة المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله، وذلك حسب تأكيد السفارة السودانية في أبوجا في بيان صدر أمس الاول.

والبشير شارك يوم الاثنين في جلسة افتتاح القمة الإفريقية بابوجا التي خصصت أعمالها لمناقشة أمراض الإيدز والسل والملاريا المنتشرة بالقارة السمراء.

ونفى بيان السفارة السودانية أن تكون مغادرة البشير مرتبطة بالدعوات لتوقيفه، وعزت سفره رغم استمرار أعمال القمة إلى أن لديه ارتباطات أخرى.

وأكد الرئيس السوداني في كلمته أمام القمة على دعم بلاده مقررات القمة وجدد التزام بلاده بالمقررات والإعلانات الدولية بشأن أمراض الإيدز والسل والملاريا. كما شدد على أهمية قوة القارة الأفريقية لمحاربة الفقر والأمراض.

وقبل زيارة البشير حثت منظمات حقوقية نيجيريا العضو في المحكمة الجنائية الدولية على اعتقال البشير عندما يصل إليها للمشاركة في القمة الأفريقية.

واعتبرت مسؤولة في منظمة هيومن رايتش ووتش أن زيارة البشير تمثل امتحانا حقيقيا لالتزام نيجيريا بقرارات المحكمة الجنائية.

وأضافت أنه يتعين على السلطات النيجيرية اعتقال البشير الذي وصفته بالفار من المحكمة الجنائية. وكانت المحكمة أصدرت عام 2009 مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور السوداني. يشار إلى أن زيارة البشير إلى نيجيريا هي الأولى منذ صدور مذكرة الاعتقال ضده قبل أربع سنوات.

وفي نيجيريا، هدد التحالف من أجل المحكمة الجنائية باللجوء إلى القضاء المحلي لحمل السلطات على الالتزام بقرارات المحكمة الجنائية الدولية، في إشارة إلى ضرورة اعتقال البشير. وكان البشير زار دولا أفريقية أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية مثل أوغندا وكينيا، بيد أن دولا أخرى بينها جنوب أفريقيا لم تتح له زيارتها.

وأثارت مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير ومسؤولين أفارقة آخرين اتهامات للمحكمة باستهداف الأفارقة حصرا لسبب عرقي، وهو ما قاله مؤخرا رئيس وزراء إثيوبيا، هايلي مريام ديسالين، الذي تترأس بلاده حاليا الاتحاد الأفريقي.